

المصالحة الوطنية في كمبوديا وسبل الاستفادة منها عراقيا

الباحثة زينب حسين شاكر (*)

من قيام عدالة اجتماعية ومشاركة الجميع بكل الطوائف والديانات في المصالحة ، الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والدولي لحل الازمة لكي تتحقق المصالحة الوطنية ، المصالحة هي شرط لازم لكل بناء ديمقراطي سليم بعيدا عن كل الحسابات السياسية والتحالفات الحزبية ، ويمكننا الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي نجحت في تحقيق المصالحة الوطنية ، لذلك يمكن اعتبار خيار المصالحة هو الخيار المهم والحاسم من اجل بناء البلد .

في هذه الدراسة تم اختيار دولة كمبوديا لان هنالك تشابه الى حد ما مع الوضع العراقي من ناحية المشكلات التي يعانيها كلا البلدين ، نحاول ان نبين كيف تم تحقيق المصالحة الوطنية في تلك الدولة ، وما الاجراءات التي اتخذتها لتحقيق المصالحة ، لكي نطبقها على الوضع العراقي

اهمية الدراسة

المقدمة

تباينت التفسيرات لماهية المصالحة الوطنية ، كل بلد يحدد المصالحة حسب ما مربيه من ازمات وعواقب ، المصالحة لا تقتصر على جانب معين ولا على طرف معين وانما تشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بمعنى لا تتحدد بالفئة السياسية فقط وانما تشمل المجتمع بجميع طوائفه لتحقيق التعايش السلمي بينهم .

عن طريق اطلعنا لاحظنا ان لكل دولة تجربتها في تحقيق المصالحة حسب ما مرت به وما عانته في الماضي من مشاكل اجتماعية او سياسية او قومية ، ولكي تكون المصالحة الوطنية حقيقية وفاعلة لا بد من وجود الارادة الجدية من قبل الاطراف القائمين عليها وان تكون منهج متبع وليس فقط شعار ، وايضا لا بد من وجود رغبة في التنازل عن بعض الحقوق والامتيازات من جميع الاطراف وخلق شعور عدم وجود خاسر في المصالحة ، كذلك لا بد

zainab.hussein2@gmail.com

(*) كلية الامام الكاظم (ع)

في التجربة الكمبودية ولم يتحقق في التجربة العراقية .

منهجية الدراسة

لكي نؤكد صحة الفرضية اعتمدنا على منهجين الاول المنهج النظمي من خلال معرفة نظام الدولة الكمبودية وعرض مشكلتها وكيف توصلت الى تحقيق المصالحة . والثاني هو المنهج المقارن في حالة المقارنة بين الدولتين الكمبودية والعراقية .

هيكلية الدراسة

توزعت على ثلاثة مباحث الاول يتضمن مفهوم المصالحة الوطنية ، والثاني يتضمن نبذة عن دولة كمبوديا والاحداث التاريخية التي مرت بها ، اما المبحث الثالث يتضمن المصالحة الوطنية في كمبوديا والاستفادة منها عراقيا .

المبحث الاول

مفهوم المصالحة الوطنية

تعد المصالحة الوطنية لأي نظام سياسي عامل استقرار فعند تطورها وتنميتها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون موضع ضمان الامن والسلام في الوطن . فالمصالحة الوطنية مفهومها واسع وترتبط بكثير من المصطلحات التي تؤدي الى السلام والتسامح والانسانية والتعاون . وعلى هذا الاساس نقسم المبحث الى مطلبين الاول مفهوم المصالحة الوطنية ، والثاني اهداف وشروط المصالحة الوطنية .

المطلب الاول :- مفهوم المصالحة الوطنية

تكمن اهمية الدراسة في ان المشكلة الكمبودية على الرغم من تعقيدها وتعدد مستوياتها وتطورها لكنها تعد نموذجا ناجحا للمصالحة الوطنية ، لان كمبوديا استطاعت ان تخرج من ازمة سياسية واجتماعية وسعت الى تحقيق المصالحة . مما يجعل منها تجربة متميزة يمكن الاستفادة منها .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة امكانية الاستفادة من التجربة الكمبودية باعتبارها التجربة الامثل والاقرب الى الواقع العراقي ولمعرفة الاساليب او الطرق التي اتخذتها دولة كمبوديا في تحقيقها للمصالحة والوصول الى السلام والتعايش بعد ما عانته من مشكلات وازمات كثيرة .

اشكالية الدراسة

تأتي اشكالية الدراسة من منطلق كيف تتم المصالحة الوطنية في مجتمعات ما بعد الصراع وكيف

١- هل تحققت المصالحة الوطنية في كمبوديا ؟ هل كان للامم المتحدة دور في تحقيق المصالحة ؟ هل تدخل المجتمع الدولي وساهم في تحقيقها ؟

٣- هل من الممكن الاستفادة من التجربة الكمبودية ؟ وتطبيقها على الوضع العراقي ؟

فرضية الدراسة

ان الارادة السياسية للاطراف الوطنية المتنازعة ، المسنودة بدعم دولي هي الاساس في تحقيق المصالحة الوطنية ، وهذا ما توفر

مأسى و أخطاء و انتهاكات و جرائم جسيمة فتعني إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع حول خطة شمولية و متكاملة ، محددة ، و دقيقة ، تسترشد بالمبادئ الأساسية المستخلصة من تجارب فض النزاعات بالطرق الهادئة و تخضع لمضمون القانون الدولي و إجراءاته الملزمة و الأمرة للدول و حكوماتها المتعاقبة.^(٤)

المصالحة الوطنية بحاجة إلى حوار تحترم شروطه جميع القوى الداخلة فيه وهي شروط لمنع تقديم قوة على أخرى أو استلاب بعضها حق من حقوقها أو انتقاص حقوق فئة أو مجموعة أو طائفة أو غلبة جهة على جهة أخرى^(٥). فالمصالحة لا تعني عفى الله عما سلف بالمعنى المطلق ولا تعني بالضرورة محاولة إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه وإنما محاولة إيجاد الحل الوسط والتعامل مع المشاكل والنزاعات بما يحقق الصلح بين الأطراف المتنازعة في ظل العرف والقانون والتشريعات النافذة^(٦).

فالمصالحة تعتبر وسيلة من أجل حل منازعات حول موضوع أو موضوعات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو قانونية داخل الدولة الواحدة وقد تكون ذات بعد وطني شامل تستهدف استرجاع الثقة على امتداد الساحة السياسية والجغرافية واستعادة اللحمة بين الفاعلين في الانظمة السياسية على اختلاف توجهاتهم^(٧).

ويمكننا ان نعرف المصالحة ايضا بأنها " الغاية الي يمكن عن طريقها اصلاح المجتمع وبناء الدولة عن طريق الاعتراف بالخطأ، والتنازل عن بعض الحقوق للطرف الاخر، وقبول

تعد المصالحة معاقدة يرتفع فيها النزاع بين الخصوم ويتوصل بها الى الموافقة بين المختلفين فالمصالحة هي وقف العنف بين القوى واللجوء الى القواسم المشتركة ، اذن هي حث طرفي النزاع القبول بالحل المرضي لكليهما للوصول الى حل وسط عن محض ارادتهما فعملية المصالحة تتطلب قبول الحل المقترح من قبل الطرفين وفقا لدلالة المصالحة الموصوفة بالاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضوا نزاعاً قائماً أو متوقفاً يتنازل كل منهما عن شيء من مطالبه وتتطلب الثقة بين الاطراف^(٨).

فالمصالحة بشكل مستقل هي غاية تتمثل ببناء او باعادة بناء الدولة وهي ذات ايجابيات مجتمعية لا فردية في نتائجها وهي مصالحة سياسية بامتياز في مقدماتها ومنطلقاتها أي انها ليست ترضيات وتلبية رغبات بمعنى ان اطرافها ينبغي ان تشارك بوصفها اطرافا سياسية وليست اطرافا غير سياسية فهي مصالحة سياسية أي لا تنطلق من ممثلي قوميات او مذاهب او عشائر، اذا وجدت اطراف غير سياسية فأنها تجعل المصالحة الوطنية تصب في تحقيق رغبات وترضيات شخصية او محلية^(٩). وعرفت المصالحة على انها " استعادة العلاقة السلمية بين الاطراف بشرط عدم الحاق الضرر بأي طرف ، وهي حالة يؤمن فيها الجميع بالغاء الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة^(١٠).

المصالحة هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي و استمراريتها السياسية و التشريعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تصحيح ما ترتب عنها من غبن و

الآخر مهما كان الاختلاف والتعايش معه ، واحترام حقوقه وعقائده ، وان تتبنى المصالحة على اساس الحوار والتفاهم ” .

المطلب الثاني :- أهداف وشروط ومتطلبات المصالحة الوطنية

اولا :- أهداف المصالحة الوطنية

هدف المصالحة الوطنية هو هدف مستقبلي ، الغاية منه هو إعادة بناء دولة تستحق ان تسمى دولة وتكون لها مؤهلات الاستمرارية وخدمة مصلحة المواطنين عامة دون التمييز بينهم بسبب العرق والدين والطائفة ، فبناء الدولة المستقبلية هو ليس بناء مستقبل من يريد فقط استرجاع امتيازاته التي فقدتها سابقاً^(٨)

أن هدف المصالحة هو السعي لبناء دولة قائمة على السلام الوطني وتقوم على ثقافة الحوار وقبول الآخر واشاعة مبدأ الشفافية في التعامل ونزب العنف ولغة السلاح والكراهية والتحريض وترسيخ مبدأ أن الوطن هو وطن الجميع بكل اطيافه واديانه ، وتهدف المصالحة الى نشر افكار السلام وروح التسامح والتعاون والانتقال السلمي في ظل دولة المؤسسات وبناء الأطر التنظيمية والسياسية بشكل ديمقراطي^(٩)

تتطوي المصالحة الوطنية على اهداف عدة منها وضع رؤية مشتركة لمجتمع متكافل ومتلاحم ينظر لمستقبل مشترك يصنعه الجميع مع احترام الاختلافات الفردية والجماعية ، والاعتراف بما حصل في الماضي والتعامل معه لجبر الضرر والبحث عن الحقائق وارساء العدالة وتعويض الضحايا ، وبناء علاقات ايجابية او تجديدها عقب الصراعات العنيفة و ارساء اجواء الثقة والبحث عن القواسم

المشتركة بين الاطراف المتصارعة ، وكسر ثقافة الشك والخوف وعدم الثقة وتطوير ثقافة احترام حقوق الانسان والحق في الاختلاف والشعور بالانتماء للمجتمع ، وايضا مباشرة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحقيقي والتخلص من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المساعدة على الصراع^(١٠)

فهي عملية تهدف الى التحول الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الانسان كما وهي وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الاشخاص والاطراف والدول وديا وسلميا وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بانها الاكثر بساطة من ناحية التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل ، فتعد بمثابة قرار سياسي عقلائي ، وهي شكل من اشكال العدالة الانتقالية لتي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام الى مستقبل يتشارك فيه الجميع وتأسيس المجتمع على اسس قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته^(١١)

ويمكن ان نلخص اهدافها بنقاط عدة ، هي :

١-وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية .

٢-تجديد العقد الاجتماعي الذي يتضمن حقوق والتزامات الدولة والمحكومين .

٣-اصلاح المؤسسات الاجتماعية وهي الحكومة والقضاء والنظام التربوي ووسائل الاعلام والمؤسسات الاقتصادية .

٤- دعم ثقافة السلام وذلك بتعزيز قيم المساواة
٥- تخفيف حدة الالم والمعاناة الفردية والتحرك
نحو التعايش السلمي (١١)

٦- ضمان حسن الجوار بين المدن والقرى
والقبائل المتجاورة وتأمين الطرق والمواصلات
٧- توفير اماكن اقامة لائقة تتوفر فيها كل
وسائل العيش للعائلات التي تضررت ازاء
الحروب (١٢)

ثانيا :- شروط المصالحة الوطنية

لنجاح المصالحة الوطنية في بلد ما لابد من
توفر شروط منها :

١- لابد من توفر اعتراف رسمي بشأن الوقائع
التي شكلت انتهاكا لحقوق الانسان والاقرار
بمبدا محاسبة مرتكبي الجرائم المتسببين
في اهدار حقوق الابرياء ، يتم ذلك في اطار
اجواء تصالح يشمل كافة الجوانب السياسية
والاجتماعية .

٢- لابد من توفر الدعم المعنوي والمادي
للاشخاص والاهالي المتضررين من عمليات
العنف والتي يكون سببها النظام بحيث يكون
هذا التعويض مبدا رسميا مقرر ويعمل به .

٣- ابراز تجربة العدالة الانتقالية في الذاكرة
الوطنية وعرضها عن طريق وسائل الاعلام
او عن طريق عرض مشاهد تذكارية تعبر عن
انتهاكات حقوق الانسان وكيف كان للعدالة
الانتقالية دور في تحقيق المصالحة .

٤- بذل كل الجهود من اجل الكشف عن جميع
المفقودين والتكفل بعوائلهم ومساعدتهم في
العثور على ذويهم (١٣)

٥- كما ومن اجل تحقيق المصالحة لابد من
تثبيت قضايا المصالحة في اتفاقيات رسمية .

٦- لابد من توفر العناصر الاساسية للمصالحة
والتركيز على الحوار والتسامح والحقيقة
والعفو والعدل (١٤)

٧- الارادة الجدية للانتقال بالمصالحة الوطنية
من شعار الى منهج وسلوك تصاحبه حملة
اعلامية لتحضير الرأي العام لقبول المصالحة

٨- الرغبة في التنازل عن بعض الحقوق
والامتيازات بصورة متبادلة من اجل تجاوز
عقدة التشدد او الاستحقاقات المذهبية والطائفية
والقومية .

٩- القيام بعملية تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما
لمرحلة ما قبل سقوط النظام وخلق شعور بعدم
وجود خاسر في المصالحة الوطنية (١٥)

١٠- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية
وتطبيق مبادئ انصاف الضحايا وجبر
الضرر وهي لازمة للانتقال الى مرحلة تكون
فيها الجروح قد التأممت وتحققت العدالة فيها ،
وبدأت خطوات الانصاف والعقاب .

١١- ضرورة التفكير في لجنة انصاف حقيقية
لتحقيق المصالحة الوطنية .

١٢- اصلاح واعادة بناء مؤسسات الجيش
والشرطة وهي تعد من الخطوات الاساسية في
بناء الدولة وارساء قواعد النظام الديمقراطي .

١٣- ضرورة توفير ارادة سياسية لدى
الاطراف ، تنطلق من مصالح الوطن بعيدا عن
الولاءات الفرعية ، والاهتمام بقضايا الامن
والخدمات ومحاربة الفساد (١٦)

١٤- الحوار الوطني من الضروري الاعتماد على الحوار الوطني بين الاطراف لمناقشة المعضلات التي تعيق عملية المصالحة ، وكيفية الوصول الى حلول جذرية لحلها .

١٥- الاعتراف بالخطأ والاعتذار ، من اجل تحقيق المصالحة لابد من الاعتراف بالأخطاء المرتكبة وتقديم الاعتذار امام الجميع (١٨) .

المبحث الثاني

نبذة مختصرة عن كمبوديا والاحداث التاريخية التي مرت بها

المطلب الاول :- نبذة مختصرة عن كمبوديا

تعد كمبوديا جزءا من منطقة الهند الصينية (فيتنام ، كمبوديا ، لاوس) وهي اصغر هذه الدول مساحة وسكاناً ، اذ تبلغ مساحتها ١٨١,٠٠٠ كم ، تقع كمبوديا في جنوب شرق آسيا، وترتبط بحدود برية مع بعض الدول المجاورة لها ، اذ تحدها لاوس من الشمال وتايلند من الشمال الغربي وفيتنام من الجنوب الشرقي ، وتطل بسواحلها الجنوبية الغربية على خليج تايلند وتعد مدينة (بنوم بنة) المدينة الرئيسية في كمبوديا وعاصمتها (١٩) . اما التقسيمات الادارية فتشمل ٢٣ مقاطعة و٢٦ مدينة و١٥٩ قضاء و١٤١٧ ناحية و٢٠٤ منطقة قروية تشمل ١٣٧٦٤ قرية ، يبلغ عدد سكانها ١٣,٤ مليون نسمة ، تبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية ١٩,٤ ٪ ، في حين ان ٨٠,٦ ٪ من السكان يعيشون في الارياف (٢٠)

يتألف الشعب الكمبودي عرقيا من جماعات اثنية مختلفة اهمها الخمير حيث يشكلون القسم الاكبر من سكان كمبوديا ونسبتهم حوالي ٩٠

٪ من اجمالي السكان حيث يتركز وجودهم في العاصمة بنوم بنة ، وتوجد عناصر فيتنامية لكن باعداد قليلة ، نلاحظ وجودهم في المقاطعات الكمبودية الجنوبية ويقدر بون حوالي ٥٪ من اجمالي السكان ، وتوجد ايضا عناصر صينية يشكلون حوالي ١٪ من اجمالي السكان يسكنون المناطق الحضرية وتتركز اغليبتهم في العاصمة ، وهناك اقلية اخرى تدعى بالشام حيث تحتل المرتبة الرابعة من حيث الحجم العددي بين المجموعات العرقية في كمبوديا ، قدر عددهم عام ١٩٥٥ بحوالي ٧٣٠٠٠ من اجمالي السكان ، وهناك ايضا اقلية اخرى من السكان الاوربيين والاسيويين حيث كان عددهم حوالي ٤٥٠٠ عام ١٩٥٠ وهم من الفرنسيين والايطاليين والالمان والفلبيين واليابانيين والتايلنديين واللوسيين، على الرغم من كونهم من الاقليات لكنهم يلعبون دورا مهما في الحياة الكمبودية اذ انهم يسيطرون على التجارة والصناعة (٢١)

كمبوديا بلد صغير لكنه يعتبر من اكثر المناطق الانتاجية في جنوب شرق اسيا ، تعتبر قليلة السكان نسبيا مقارنة بالدول المجاورة لها ، السمة الطبوغرافية السائدة فيها هي نهر ميكونغ الذي يرتفع حوالي ٨٠٠ ميل الى الشمال الغربي بجنوب الصين ويعد من الانهار الطويلة (٢٢)

مناخ كمبوديا مشابه لمعظم لمناطق الاخرى في جنوب شرق اسيا ، والتي تعرف باسم المناخ الاستوائي الرطب الجاف بسبب الاختلافات الموسمية ، تكون الامطار ما بين منتصف شهر ايار الى منتصف شهر ايلول ، ويتراوح اجمالي متوسط هطول الامطار السنوي بين

١٠٠٠-١٥٠٠م ، وتقع اشد الكميات في الجنوب الشرقي ، لكن الكمية تختلف تماما من سنة الى اخرى ، اما درجات الحرارة تتراوح بين ٢٤ درجة مئوية الى ٣٨ درجة مئوية (٢٣) .

تتوسط اراضي كمبوديا بحيرة تونل ساب وتعني البحيرة العظيمة بلغة الخمير وهي اكبر بحيرة في منطقة جنوب شرقي اسيا وتعد مصدر كبير للسّمك ، معظم اراضي كمبوديا سهول لذلك يسهل فيها زراعة الرز بشكل واسع (٢٤) .

تبلغ مساحة بحيرة تونل ساب نحو ١٠٤٠٠ كم بطول ١٤٠ كم من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ، اما اقصى اتساع لها فيبلغ نحو ٣٥ كم في الجزء الشمالي الغربي ، وتتلقى البحيرة مياهها من العديد من الانهار الصغيرة القادمة لها من الشمال الغربي (٢٥) .

يعتق ٩٥٪ من سكان كمبوديا بوذية التيرافادا وتعتبر الدين السائد في كمبوديا ، تليها المسيحية ، اذ يبلغ عدد الروم الكاثوليك الخمير والفيتناميين بشكل رئيسي ١٢٠٠٠٠ شخص وفقا لاحصاءات الفاتيكان عام ١٩٥٣ ، حيث ينتشرون بشكل اساسي في المقاطعات الجنوبية والمراكز الحضرية (٢٦) .

يوجد في كمبوديا حوالي ٦٪ من المسلمين ، حيث يختلفون عن الخمير البوذيين دينا وثقافة ، وحافظوا على اسلوب حياتهم الخاص ، كما لهم عاداتهم وتقاليدهم وهواياتهم ، لقد كان عدد المسلمين في بداية السبعينات يقدر حوالي ٧٠٠ الف مسلم ، وكان لهم ١٢٢ مسجدا ، و ٣٠٠ مدرسة اسلامية ، ومركزا

لحفظ القران الكريم ، لكن بسبب الحروب والاضاع السياسية المضطربة التي مرت بها كمبوديا هاجر الكثير منهم الى البلدان المجاورة وتعرض البعض منهم خلال فترة حكم الخمير الحمر الى القتل والتعذيب ، وحرمت عليهم المساجد وممارسة الشعائر الدينية ، وتم حرق المصاحف والمساجد ومنع التحدث باللغة التشمابية وهي لغة المسلمين في كمبوديا . لكن بعد زوال حكم الخمير الحمر ، تحسنت احوال المسلمين وظهرت العديد من المنظمات الاسلامية مثل (رابطة مسلمي كمبوديا) ، (رابطة الشباب المسلم الكمبودي) ، (مؤسسة تنمية مسلمي كمبوديا) ، (الجمعية الاسلامية الكمبودية للتنمية) . يتركز المسلمون حاليا في اقليم "فري تشامبيا" الشمالي حيث يشكلون ٤٠٪ من سكانه ، و ٢٠٪ من سكان اقليم "فري تشيانغ" و ١٥٪ من سكان اقليم «كامبوت» وفي العاصمة يعيش حوالي ٣٠ الف مسلم (٢٧) .

تعد قبائل فونان هي اول القبائل التي وصلت الى اراضي كمبوديا قادمة من جنوب الصين واستوطنت سهول كمبوديا واحتك بهم بعد ذلك تجار من الهند فاعتنقوا المذهب الهندوسي وبعدها استلمت قبائل فونان حكم البلاد وكان اسم الزعيم المؤسس لمملكتهم "كامبو" فعلى هذا سميت الدولة الكمبودية بهذا الاسم (٢٨) .

يتكلم معظم الكمبوديين اللغة الخميرية التي تعد اللغة الرسمية للبلد ، وكانت اللغة الفرنسية دارجة خلال الاستعمار الفرنسي في المدارس والمعاهد ثم استخدمت للمعاملات التجارية وتعتبر اللغة الفيتنامية ثالث اللغات استخداما في كمبوديا (٢٩) .

تمتلك كمبوديا من المقومات السياحية والحضارية ما يجعلها جاذبة للدول والزوار

وموقعها يتوسط القارة الآسيوية، فيها مدينة سام ريب وهي مدينة صغيرة وقليلة الاكتظاظ مقارنة بالعاصمة، لكنها تعاني كباقي المدن تدهورا في البنية التحتية، تشكل المدينة حجر أساس في السياحة، نظرا لوجود أهم المعابد التاريخية بالقرب منها، إضافة إلى قصر الملك القابع وسط غابة كثيفة تغلفه الطبيعة بجمالها ليتحول إلى تحفة معمارية، ولعل من أهم المعالم التاريخية هو آثار أنغوروات، التي تعد فخر الحضارة الكمبودية. تتألف أنغوروات من خمس بنايات، أهمها البناية التي تتوسط المجمع، وتعد إعجازا معماريا بما تحمله الكلمة من معنى، حتى أن بعض المؤرخين عدوها واحدا من أفضل تحفيتين معماريتين في آسيا بجانب المعبد، وتقول الدراسات إن البناية شيدت بطريقة تحاكي إحدى المجرات في السماء (٣٠).

يعتمد السكان على الزراعة وصيد الأسماك للعيش، منازل كمبوديا مبنية على ارتفاع متر أو أكثر عن الأرض، ترفعها عصا من الخشب وذلك خشية من الفيضانات، وكذلك لحماية المنازل من الحشرات الزاحفة، تعد السياحة مصدر البلاد، كما وتشمل مقاصد سياحية أخرى منها سيهانوكفيل في الجنوب حيث تمتلك شواطئ شعبية عدة، والمناطق المحيطة بها، حيث يمتلك شعب الخمير طريقة فريدة لتسجيل المعلومات على أوراق النبات (٣١).

يعد الريال العملة الرسمية التي تستخدم في كمبوديا ويرمز لها بالرمز (KHR) ويتكون من ١٠٠ سين، ظهر الريال لأول مرة عام ١٩٥٣ م عندما استقلت كمبوديا عن فرنسا

، على الرغم من ذلك فإن الدولار الأمريكي يعتبر عملة مستخدمة في كمبوديا، إذ تتعامل الفنادق والمحلات التجارية والمطاعم بالدولار الأمريكي، يعد مبلغ ٤,١٠٠ ريال كمبودي دولارا واحدا في حقبة الثمانينات والتسعينات (٣٢).

يعتمد الاقتصاد الكمبودي على حرفتي الزراعة وصيد الأسماك، إذ تصل نسبة الكمبوديين الذين يشتغلون بهاتين الحرفتين حوالي ٩٠٪ من مجموع السكان، وتشتهر كمبوديا بزراعة الرز وايضا بمحاصيل أخرى كالذرة والبقول والقطن والمطاط (٣٣).

من الناحية الاقتصادية تواجه كمبوديا العديد من المشكلات إذ دمرت الحروب في الهند الصينية نظام الاتصالات والنقل، كما أدى النزاع الحدودي مع فيتنام وتايلاند إلى تراجع المحاصيل وانخفاض الصادرات وخسارة عائدات الكمارك، تم تخفيض الإيرادات بشكل أكبر لأن الناس الذين اعتادوا على مقاومة دفع الضرائب في ظل الفرنسيين استمروا في التعثر بسبب نقص التسهيلات الائتمانية الكافية، لذا فإن سكان الريف قد اغرقوا أكثر في الديون من قبل مقرضي الأموال الصينيين، كما أن الخمير يفتقرون إلى المهارات الفنية والتجارية والإدارية اللازمة لاستبدال الأجانب، فلاحظ نفور الخمير من الأنشطة التي تنطوي على عمل يدوي (٣٤).

تعد مملكة كمبوديا دولة مستقلة منذ عام ١٩٥٤ بعد ما يقارب مائة عام من السيطرة الفرنسية، يحكمها مجلس نيابي ويحكمها ملك تحدد سلطاته وواجباته دستوريا، ويعد الرئيس الأعلى للدولة والقائد العام للقوات

الصلة لحماية حقوق الشعب الكمبودي وحياته
(٣٦)٠

المطلب الثاني :- الاحداث التاريخية التي مرت
بها كمبوديا

مرت كمبوديا عبر التاريخ بأحداث مفصلية ، اذ
اصبحت هدفالغزوات متتالية من جارتها فيتنام
وتايلند كل منهما يدعم اميرا من أمراء البلاد
ليصبح مواليا له ضد آخر ، وفيما بين عامي
(١٦٥٠-١٨٥٠) اصبحت مملكة كمبوديا في
حالة عزلة عن العالم الخارجي ومارست دورا
بسيطاً في ميدان التجارة الخارجية ونتيجة
للضغوط التي كانت تعاني منها كمبوديا اخذت
تبحث عن حليف لها ، ووجدت ضالتها في
فرنسا التي كانت تريد ان تعزز وجودها في
جنوب شرق اسيا ، تحولت كمبوديا بموجبها
الى محمية فرنسية تضع كل شؤونها الخارجية
تحت تصرف فرنسا التام(٣٧)٠

في الحقبة ما بين عامي (١٨٦٠-١٩٠٤)
ضمت فرنسا مستعمراتها فيتنام وكمبوديا
ولاوس في كيان واحد اطلقت عليه (وحدة
الهند -الصينية) ، ومنها صار الحاكم الفرنسي
في هانوي عاصمة فيتنام هو صاحب السلطة
الحقيقية في الهند الصينية(٣٨)٠

كان لاحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-
١٩٤٥) آثارا مهمة على الواقع الكمبودي اذ
سقطت فرنسا عام ١٩٤٠ تحت الاحتلال
الالمانى ، فاستغل اليابانيون سقوط فرنسا
وحركوا قطعاتهم العسكرية نحو منطقة جنوب
شرق اسيا وتمكنوا من السيطرة على بعض
المستعمرات الفرنسية في جنوب شرق اسيا
(فيتنام ، كمبوديا ، لاوس) ، وبتشجيع ياباني

المسلحة ، وظائفه المصادقة على القوانين ،
تعيين رئيس الوزراء والوزراء الاخرين على
اساس الاغلبية السياسية في الجمعية الوطنية ،
توقيع المعاهدات التي تفاوضت عليها حكومته
، يستقبل السفراء ويعينهم رسميا ، يستدعى
رئيس الوزراء ويحله بناء على مشورة
وزرائه٠ (٣٩)

كما تتكون كمبوديا من ثلاث سلطات ،
التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لما جاء
في الدستور الكمبودي لعام ١٩٩٣

١-السلطة التشريعية : يمثلها مجلس الشيوخ
والجمعية الوطنية وتتشكل الجمعية الوطنية
بانتخابات عامة حرة بالاقتراع السري لولاية
مدتها خمس سنوات ، أما مجلس الشيوخ فقد
أنشئ عام ١٩٩٩ بالتعيين وبالانتخابات العامة
غير المباشرة وينبغي ألا يزيد عدد أعضاء
مجلس الشيوخ عن نصف عدد أعضاء الجمعية
الوطنية أما ولاية مجلس الشيوخ فمدتها ست
سنوات .

٢- السلطة التنفيذية : تمثلها الحكومة الملكية
برئاسة رئيس الوزراء ويرافقه كاعضاء
عدد من نواب رئيس الوزراء والوزراء
ويقود رئيس الوزراء الحكومة وهو عضو
في الجمعية الوطنية من الحزب الفائز في
الانتخابات ، أما بقية الوزراء فهم ينتقون من
أعضاء الجمعية الوطنية أو من خارجها ، غير
أنهم جميعاً بالضرورة من الأحزاب السياسية
التي لها مقاعد في الجمعية الوطنية

٣- السلطة القضائية : يقصد بالسلطة القضائية
المحاكم من جميع المستويات والتي لها سلطات
مستقلة تتكفل بالقانون والأطر القانونية ذات

اعلن نور دوم سيهانوك * عام ١٩٥٤ استقلال كمبوديا عن الاستعمار الفرنسي ، وبعد اسبوع من الاستقلال شكل نور دوم سيهانوك حكومة جديدة برئاسته كان معظم وزرائها تحت التأثير الياباني .^(٣٩)

في عام ١٩٤٥ اعلنت اليابان سقوط الحكم الفرنسي على بلدان المنطقة وتخليص بلدن الهند الصينية من الاستعمار الفرنسي ، وبتشجيع ياباني اعلن الملك الكمبودي سيهانوك استقلال كمبوديا عن الاستعمار الفرنسي والغاء جميع المعاهدات التي عقدتها كمبوديا مع فرنسا ، وشكل حكومة كمبودية جديدة برئاسته ، كان معظم وزرائها تحت التأثير الياباني لذا ركز على فكرة الاستقلال الكمبودي^(٤٠)

بعد ذلك عقدت اتفاقية بين الاستعمار الفرنسي والحكومة الكمبودية عام ١٩٤٦ عرفت بأسم ” اتفاقية الحل المؤقت ” لحين كتابة الدستور ، وبموجب هذه الاتفاقية ستكون كل الشؤون الداخلية في كمبوديا تحت ادارة الحكومة الكمبودية اما الشؤون الاتحادية (الهند الصينية) ستكون مشتركة بين الكمبوديين والحكومة الفرنسية ، وبموجب الاتفاقية ستكون هناك جمعيتان الاولى اتحادية تضم مندوبين من كل من كمبوديا ولاوس ، هؤلاء المندوبين يتم اختيارهم عن طريق حكوماتهم الخاصة ، اما الجمعية الثانية فستكون جمعية وطنية كمبودية منتخبة عن طريق الشعب الكمبودي ، سيكون رئيس وزراء كمبوديا ووزرائه من المواطنين الكمبوديين ، وان تكون الحكومة الكمبودية مسؤولة امام الجمعية الوطنية الكمبودية ، ويكون حكام المحافظات من الكمبوديين تحديدا ، ويساعدهم مستشارون فرنسيون ستكون

وظائفهم استشارية وليس تنفيذية ، ويكون الى جانب كل وزير كمبودي مستشار فني فرنسي .^(٤١)

ساهمت هذه الاتفاقية في احداث تحول كبير في بنية النظام الكمبودي السياسي الذي كان تحت رعاية الملكية اذ أخذ الشعب يستعد لوضع دستور للبلاد وهذا يعني تحول كمبوديا من ملكية مطلقة الى ملكية دستورية مقيدة بالدستور ، اضافة الى ذلك أدخلت الاتفاقية مسألة جديدة وهي تشكيل الاحزاب السياسية ، كانت ردة فعل الكمبوديين سريعة اذ باشروا بتشكيل الاحزاب السياسية التي تمثل مصالحهم ، وبذلك اصبح الكمبوديون على ابواب مرحلة سياسية جديدة تمثل مرحلة التهيؤ لانتخابات الجمعية الوطنية .^(٤٢)

في عام ١٩٤٧ باشرت الجمعية الوطنية الكمبودية الجديدة بعملية كتابة الدستور الذي كفل الحقوق لجميع الكمبوديين كحرية التعبير عن الرأي وحرية التظاهر وحرية الصحافة ووضع قيودا على الحكم الملكي في كمبوديا ، والا هم من ذلك ان كمبوديا حصلت بموجبه على الحكم الذاتي من الفرنسيين .^(٤٣) اعتقد الفرنسيون ان الحريات التي كفلها الدستور الجديد كانت تمثل عائقا امام عملهم ومهمتهم في كمبوديا لذلك تعاضم حقدهم على واضعي الدستور ، حيث شددت الشرطة الاستعمارية الفرنسية في كمبوديا على نشاطات الحزب الديمقراطي .^(٤٤)

في بداية الخمسينات تم ابرام صفقات لمنح الاستقلال لكمبوديا فكان التفاوض مع الملك سيهانوك بسبب رفض الفرنسيين التفاوض مع الديمقراطييين على الرغم من انهم اكثر شرعية عندها قرر الفرنسيون التفاوض معهم ابرموا

صفة الاستقلال ، فأتخذ الملك سيهانوك تدابير لضمان سيطرته على البلاد وكان أكثر عدائية اتجاه الحزب الديمقراطي ، عندها بدأ الحزب الديمقراطي تحركاته في الجمعية الوطنية لاختزال السلطة التقليدية للملك .^(٤٤)

تدهور الوضع في كمبوديا وكان هناك خلاف حاد بين الحكومة الكمبودية من جهة وعناصر الحزب الديمقراطي من جهة أخرى ، توقف تنفيذ المشاريع في كمبوديا على اثر الاضطرابات وعدم توفر الامن فيها ، حتى ان طرق النقل والمواصلات صارت غير آمنة . على اثر ذلك شكل سيهانوك حكومة جديدة برئاسته تساعده شخصيات كمبودية انتقيت بصورة دقيقة عن طريقه ، كانت غايته السعي نحو الاستقلال التام ، اعلن سيهانوك في عام ١٩٥٣ ان هذا العام سيكون عام الاستقلال التام لكمبوديا ، واكد على عدم التعاون مع السلطات الفرنسية في كمبوديا ، لذا قرر السفر الى الولايات المتحدة الاميركية للدفاع عن قضية بلاده والحصول على الدعم الاميركي .^(٤٥)

اثبتت مرحلة (١٩٥٠-١٩٥٤) قوة الدور الاميركي في كمبوديا بدءا من الاعتراف الرسمي بحكومتها في عام ١٩٥٠ ولغاية انعقاد مؤتمر جنيف * عام ١٩٥٤ الامر الذي اعطى مؤشر واضح لبدء الدور الاميركي وتراجع الدور الفرنسي ، ونلاحظ ان عام ١٩٥٤ من الاعوام المهمة في تاريخ كمبوديا السياسي وذلك لنيلها الاستقلال الرسمي واصبحت دولة مستقلة .^(٤٦)

في تلك المدة تبنت الولايات المتحدة الاميركية سياسة احتواء منطقة جنوب شرق اسيا ومن ضمنها كمبوديا ، واحلال نفوذها بدل النفوذ

الفرنسي ، عن طريق تقديم المساعدات للدول التي استقلت حديثا ومن ضمنها كمبوديا الذي كان من ضمن دائرة التفكير الاستراتيجي الاميركي ، لكن سيهانوك اتبع سياسية الحياد وهذا شكل مصدر قلق للولايات المتحدة الاميركية ، باشرت الولايات المتحدة ضغوطها على كمبوديا عن طريق الدول التابعة لها منها تايلند وفيتنام الجنوبية ، لكن سيهانوك اكد على سياسته الحيادية ، على اثر ذلك تدهورت علاقة كمبوديا مع تايلند وفيتنام الجنوبية .^(٤٧)

بعد ذلك تدهورت علاقة كمبوديا بالولايات المتحدة الاميركية ، فقد اكد سيهانوك ان وقف المساعدات الاميركية لكمبوديا هو تدبير من وكالة المخابرات الاميركية للاتاحة بحكومة ، وأدى توقف المساعدات الى تنذر الكمبوديين ولا سيما الجيش ، حيث كانت نسبة كبيرة من رواتبهم تعتمد على تلك المساعدات .^(٤٨)

في عام ١٩٦٤ قام سيهانوك بغلق السفارة الكمبودية في واشنطن ، حيث اعلنت الحكومة الكمبودية انما ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن في حال تعرضها لأي هجوم من قبل القوات الاميركية البرية او الجوية او البحرية . في عام ١٩٦٦ جرت انتخابات الجمعية الوطنية على اساس ديمقراطي كما اراد لها الملك سيهانوك والتي ادت الى فوز حزب اليمين وعلى اثر ذلك تشكلت حكومة يمينية بقيادة لون نول ، فاشتد الخلاف في ذلك الوقت بسبب تباين الاراء والافكار فكان اول المعترضين على الحكومة اليمينية هو الحزب الشيوعي الكمبودي بقيادة بول بوت وكان يضم الفئة المثقفة من الشعب الكمبودي وكان يسعى الى الاصلاحات الداخلية و يدعو الى الاصلاح

الاقتصادي ، وخلال حكم لون نول* عانت كمبوديا من مشكلات عدة اهمها التراجع الاقتصادي .^(٤٩)

في عام ١٩٦٧ بدأ سيهانوك يفقد سيطرته على السياسة الداخلية وباتت سياسته الخارجية غير واضحة بسبب خلافه مع الولايات المتحدة الاميركية ، أقدم على ترك الادارة الداخلية وتسيير اعمال الحكومة المحلية بيد رئيس الوزراء لون نول ، بعد ذلك اصبحت كمبوديا ساحة صراع دولية بين المعسكرين الغربي والشرقي على منطقة الهند الصينية ، وعدت ميدانا من ميادين الحرب الباردة ، فقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في كمبوديا لاحتواء الخطر الشيوعي الامر الذي ادى الى فوزى سياسية كبيرة دفعت بالبلاد الى احداث خطيرة منها ، الانقلاب الكمبودي عام ١٩٧٠ والحرب الاهلية التي حدثت بين عامي (١٩٧٠- ١٩٧٥) .^(٥٠)

بعد انتهاء مدة حكم سيهانوك عام ١٩٧٠ مرحليا على يد الجنرال لون نول دخلت كمبوديا في حالة من الحرب الاهلية واستمرت حتى عام ١٩٧٥ .^(٥١)

أعلن لون نول في التاسع من تشرين الاول عام ١٩٧٠ الجمهورية في كمبوديا تحت مسمى " جمهورية الخمير " فتلقى دعما " قويا" من النخبة المثقفة والعسكريين ، كانت جمهورية الخمير ضعيفة عسكريا تفتقر للفعالية القتالية وانخفاض الروح المعنوية لقواتها وصولا للاقتتال الداخلي داخل البلاد .^(٥٢)

على اثر ذلك اعلن سيهانوك في بكين عن تشكيل الجبهة الوطنية ضد حكومة لون نول وتأسيس جيش التحرير الوطني ووضعه في ساحة حرب لمواجهة العناصر التي كانت سببا في اسقاطه . تحالف سيهانوك مع الشيوعيين الكمبوديين (الخمير الحمر) الذين استخدموا اسم سيهانوك لتجنيد الالاف من الكمبوديين ، مما أدى الى اندلاع الحرب الاهلية الكمبودية بين قوات الخمير الحمر التي تساندها جمهورية فيتنام الشمالية وجمهورية الصين الشعبية وبين قوات لون نول التي تساندها الولايات المتحدة وجنوب فيتنام ، دعا سيهانوك سكان كمبوديا للاشتراك في الحرب ضد حكومة لون نول ، حيث ان ٦٠٪ من السكان الكمبوديين ومن ضمنهم الفلاحين أيدوا الملك سيهانوك ، بعد ذلك شكلت حكومة الائتلاف بزعامه سيهانوك وكانت تمثل تحديا كبيرا لشرعية نظام لون نول في الداخل والخارج .^(٥٣)

ناشد سيهانوك الكمبوديين عن طريق الاذاعة لحمل السلاح ضد لون نول ، وقد اندلعت المظاهرات المؤيدة لسيهانوك في الجزء الشرقي من كمبوديا ، اذ حدثت معارك ضارية على الحدود الشرقية لكمبوديا بين القوات المسلحة الكمبودية من جهة وبين قوات الخمير الحمر من جهة اخرى ، فتنامت المشاعر المعادية لجمهورية فيتنام الجنوبية في العاصمة وضواحيها ، فأعطى لون نول الفيتناميين الشيوعيين (٤٨) ساعة لمغادرة الاراضي الكمبودية لكنهم تجاهلوا ذلك مما أدى الى سخط بعض الكمبوديين وانخراط

عشرات الالاف من القوات المسلحة الكمبودية
لطردهم الفيتناميين الشيوعيين من بلادهم .^(٥٤)

في عام ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية باريس وكانت
من ضمن بنود هذه الاتفاقية إنهاء القتال في
كمبوديا عن طريق المفاوضات بين حكومة
لون نول وقوات الخمير الحمر وايقاف اطلاق
النار بينهما ، لكن مقاتلي الخمير الحمر خالفوا
بنود الاتفاقية ، وأرادوا القتال حتى النهاية
لان ايقاف القتال ووقف اطلاق النار سوف
يمنعهم من الاستحواذ على المناطق الخاضعة
لجمهورية الخمير .^(٥٥)

واصلت قوات الخمير الحمر ضرباتها ضد
قوات لون نول ، وايضا حدث صراع بين
الشيوعيين الفيتناميين الشماليين وقوات الخمير
الحمر بسبب عدم التزام الاخيرة ببنود اتفاقية
باريس ، بعد ذلك سيطرت قوات الخمير الحمر
على اجزاء من العاصمة بنوم بنة ، مما ادى
الى اخلاء بعض الاجانب من بنوم بنة ، بعدها
واصلت هجماتها على مدينة كمبونج تشام
فاحتلت نصفها واستحوذت على مشفى المدينة
، وعاملت مرضاها بالقساوة ، اثناء ذلك قامت
قوات الولايات المتحدة بالانسحاب مما جعل
مهمة الدفاع عن مدينة كمبونج تشام تقع على
عاتق جمهورية الخمير ، عندها انسحبت قوات
جمهورية الخمير التي تفتقر الى الخبرة وهذا
فسح المجال لقوات الخمير الحمر فتقدمت الى
منطقة كمبونج تشام دون معارضة وسيطرت
على المنطقة .^(٥٦)

بعد ذلك في عام ١٩٧٤ استمر القتال في

العاصمة بنوم بنة وحاولت قوات جمهورية
الخمير استعادة مناطق العاصمة بعد ان
فقدتها ، حيث شنت الكثير من الهجمات ، في
حين واصلت قوات الخمير الحمر هجماتها
المستمرة مما تسببت في وقوع خسائر كبيرة
، استمر القتال حتى عام ١٩٧٥ وكان القتال
على طول نهر ميكونغ حرص الخمير الحمر
على اعداد مدفعيتهم وضرب بنوم بنة التي
ازداد فيها عدد اللاجئين ، فتمركز القتال على
طول نهر ميكونغ على بعد خمسة عشر كيلو
مترا عن العاصمة ، حيث بدأت قوات الخمير
الحمر قصفها للعاصمة حينها كانت العاصمة
منعزلة عن العالم وعن امدادات الولايات
المتحدة وتسبب ذلك في خسائر كبيرة ومعاناة
ومات فيها العديد من الناس بسبب سوء التغذية
والامراض كما وقعوا ضحية لنيران قوات
الخمير الحمر .^(٥٧)

كانت الولايات المتحدة الامريكية تقدم مساعدات
الى العاصمة بنوم بنة لكن خلال القصف
قتل احد المدنيين الامريكيين فقررت وزارة
الخارجية الامريكية سحب كافة الامريكيين من
بنوم بنة نتيجة سوء الوضع العسكري ، وايضا
سحب رعايا الدول الاخرى الذين يعملون
لصالح الولايات المتحدة الامريكية عندها
اضطر لون نول الى الهرب من البلاد بسبب
تقدم قوات الخمير الحمر المكثف وانعدام الدعم
الامريكي ، عندها استسلمت قوات جمهورية
الخمير لقوات الخمير الحمر ، التي دخلت الى
العاصمة واستولت عليها ، فانتهت الحرب
بانتصار الخمير الحمر وسقوط نظام لون نول

• وهناك عوامل عديدة ساهمت في انتصار
الخمير الحمر منها دعم فيتنام الشمالية لقوات
الخمير الحمر ، ضعف القيادة لدى جمهورية
الخمير ، انسحاب القوات الامريكية ، امتلاك
قوات الخمير الحمر العزيمة والاصرار على
الانتصار . (٥٨)

بدأ بول بوت سياسته الداخلية باخلاء بعض
المدن والقرى من السكان وارغام سكانها على
السير الى مناطق زراعية جماعية جديدة لبدء
حياة جديدة بصفتهم عاملين في المزارع ،
كان هدفه احداث تغيير في طبيعة المجتمع
الكمبودي . (٦١)

بدأت مرحلة حكم الخمير الحمر خلال المدة
من ١٩٧٥ - ١٩٧٩ في كمبوديا التي غيروا
اسمها الى كمبوديا الديمقراطية ، والخمير
الحمر هم مجموعة أحزاب شيوعية في كمبوديا
تطورت لاحقا لتشكيل الحزب الشيوعي
لكمبوديا ، وعرف أيضا باسم منظمة حزب
الخمير الشيوعي أو الجيش الوطني لكمبوديا .
ونتيجة لأعمال العنف والتعذيب التي مارسها
الخمير الحمر (الخمير الشيوعيون) ، حاول
زعيمهم بول بوت تطبيق نوع من الراديكالية
الشيوعية الزراعية التي تجبر الكمبوديين
على العمل في مجتمعات زراعية أو في أعمال
شاقة (٥٩)

اصبحت المدن الكمبودية مخابئ ومنافذ
وملاجئ للجواسيس ، بدأت عملية اخلاء الناس
بشكل فعلي في بداية عام ١٩٧٥ بطريقة القوة
والعنف وقامت مجموعات من قوات الخمير
الحمر تتكون كل منها من اربعة الى ستة جنود
في التوجه الى ابواب البيوت واحدا بعد الآخر
لاخلاء المواطنين ، وخلال ذلك ازدحمت
الشوارع بمئات الالاف من الناس ، ورحل
الالاف من المرضى والجرحى من المدينة ،
وتسبب ارتفاع درجات الحرارة وقلة الطعام
في حدوث الكثير من الوفيات (٦٢) .

لذا بعد استيلاء الشيوعيين على السلطة عام
١٩٧٥ ، بات بول بوت الحاكم الفعلي لكمبوديا
ووجه النظام المركزي، وحاول مع رفاقه
ابرزهم يانغ ساري تغيير بنية الشعب الكمبودي
 وإقامة نظام نموذج زراعي بقوة الحديد والنار
، وإجبار السكان على الهجرة من المدن الى
مناطق الارياف خلال ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، مما
أدى الى مقتل مليونين شخص نتيجة التعذيب
ونقص الغذاء فتولى يانغ ساري اضافة الى
عضويته في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الكمبودي منصب نائب رئيس الوزراء
ومنصب وزير الخارجية . (٦٠)

مما أدى الى تراكم الجثث في الشوارع وتفاقم
المشكلات الصحية اذ توفي ما لا يقل عن مائة
الف شخص نتيجة وباء الكوليرا في جنوب
غرب بنوم بنة بعد خمسة عشر يوما من
الاخلاء والترحيل ، ارغم قوات الخمير الحمر
في تطبيق السكان لتلك الاجراءات القاسية على
دفع ثمن باهض جدا من الارواح ، لكن الخمير
الحمر حققوا الكثير من اهدافهم في وقت
الاخلاء القسري عن المدن اذ تمكنت قوات
الخمير الحمر وزعيمهم بول بوت من ابعاد
السكان عن كل الحياة السابقة وعدم ارتباطهم
بالنظام القديم او التواصل معه واجبروهم على
ذلك فأزدادت الهيمنة السياسية للخمير الحمر

عملياتها العسكرية على الحدود واحتلت مقاطعتين فيتيناميتين واقعة على خليج تايلند ، وقتل على اثر ذلك حوالي ١٠٠ شخص من الفلاحين من اصل فيتنامي وخميري ، كانت غاية الخمير الحمر ابعاد وازاحة الفيتناميين ومنعهم من القيام بانشطة معادية ضد كمبوتشيا (٦٦) .

بعد ذلك وفي العام نفسه ١٩٧٨ شكلت الجبهة الوطنية الكمبوتشية المتحدة للانقاذ الوطني المدعومة من فيتنام التي غايتها الاطاحة بنظام بول بوت ، تشكلت من القادة المعارضين الكبار ، في عام ١٩٧٩ شنت الحكومة الفيتنامية هجوما على قوات الخمير الحمر ، حيث اختارت موسم الجفاف موعدا للاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا الديمقراطية ، لان الارض بعد هبوب الرياح تكون شديدة الصلابة فتكفي لتحمل الدبابات ، وايضا ان محصول الارز يكون قد نضج ليكون كافي لتوفير الغذاء للجيش الفيتنامي ، بدأت القوات الفيتنامية بالهجوم وسيطرت على الضفة الشرقية لنهر ميكونغ تشام المكون من سبع مقاطعات ، وقد عجزت قوات الخمير الحمر عن الرد على الفدائف الجوية المكثفة وسلاح المدفعية الموجه من الفيتناميين ، بعدها سقطت قوات الخمير الحمر وتفرقت الى وحدات صغيرة ، ثم اجتازت القوات الفيتنامية نهر ميكونغ تشام ، بعدها سيطرت على العاصمة بنوم بنة وانتهى حكم الخمير الحمر في كمبوتشيا وهرب بول بوت واتباعه الى تايلند ، وسيطر الجنود الفيتناميون على حوالي ٩٠٪ من كمبوتشيا (٦٧)

ومنذ ذلك الحين وحتى سقوط حكم الخمير الحمر ١٩٧٩ لم يعد احد الى منزله اذ رحل جميع السكان للاراضي الزراعية وتحت رقابة متشددة من قبل قوات الخمير الحمر ، بعدها بدأت حملات تصفية ضد كل من يخالف اوامرهم ، حدثت مجازر فاقت حدود الخيال اذ بمجرد الاستيلاء على العاصمة الكمبودية ، قام الخمير الحمر بحرق المنازل ، ليتفرغ سكانها للزراعة ، مع الغاء التعامل بالنقود ، وحظر التعليم وحولوا المعابد والمدارس الى سجون ، كما وتعرضت جميع الاديان الى خطر تحت طائلة الموت ودمر الخمير الحمر المعابد البوذية والكنائس ، فلم يبق في مدينة كامبونج تشام سوى ٤ اشخاص مسلمين على قيد الحياة من اصل ٤٠ الف مسلم (٦٨)

ايضا تم اغتيال المثقفين والمعلمين واغلقت الوسائل الاعلامية وحظر الاستماع الى الاذاعات الاجنبية تحت طائلة الاعدام ، فكان مجرد اتقان لغة غير اللغة الوطنية سببا كافيا للقتل ، كذلك ارتكب الخمير الحمر مجازر بحق الفنانين والكتاب والمعلمين ووصل الامر بهم لقتل الاشخاص الذين يرتدون النظارات لارتباطها بالمعرفة والثقافة ، كما وتعرض المسلمون واتباع الاديان كافة الى عملية استئصال منهجية ، كانت مشاهد القتل والتعذيب والاقتال مريعة جدا ووصلت الوحشية درجة لا تمت للانسانية بصلة (٦٩)

استمرت قوات الخمير الحمر في مواصلة

الامر الذي جعل بول بوت ينسحب ويستسلم هو انشغاله في تصفية اعماله الداخلية ، اضافة الى كونه يخوض معركتين في آن واحد وهي محاربة اعدائه في الداخل والثانية الحرب مع فيتنام ، اضافة الى ضعف الامكانات العسكرية فلم يكن قادرا على مواجهة القوات الفيتنامية بشكل يحقق انتصاره وهكذا انتهى حكم بول بوت والخمير الحمر (٦٨)

المبحث الثالث

دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة الوطنية في كمبوديا

تبنت كمبوديا مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية في نظامها السياسي ، منذ أول انتخابات عامة أشرفت عليها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا عام ١٩٩٣ ، وينص دستور مملكة كمبوديا لعام ١٩٩٣ على الحقوق الأساسية التي تضمن مساواة جميع أهلها أمام القانون ، كما وينص الدستور على ضمانات لحماية القانون ، وحماية الحرية ، ويمنع جميع أنواع التمييز ، بما في ذلك حماية حقوق أخرى من قبيل حرية الكلام والتعبير ، وحرية التنقل ، وحق تكوين جمعيات أو التجمع ، والحق في حرية الدين والمعتقد ، والحق في الملكية وفي الأمن وغيرها من الحقوق (٦٩)

في عام ١٩٩٣ قدم الامين العام للامم المتحدة تقريرا الى مجلس الامن عن تنفيذ القرار رقم ٧٩٢ الذي ينص على (تحضير سلطة الامم المتحدة في كمبوديا لانتخابات ١٩٩٣) واتخاذ

التدابير اللازمة اتخاذها لكفالة تحقيق الاهداف الاساسية لاتفاقات باريس المتعلقة بكمبوديا ، كما وناقش المجلس الوطني الاعلى الكمبودي على امكانية اصدار اعلان يندد بكافة اعمال العنف ويحث جميع الاطراف الكمبودية على ضبط النفس ويدعو الى عدم الاعتراض على قرارات سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (٧٠)

ذكر الامين العام ان استجابة بعض الاحزاب الكمبودية للقرار ٧٩٢ لم تكن مرضية وان كان القرار قد شهد بعض التقدم ، لكن الامين العام كان مقتنعا بالقرار لانه يشكل افضل الخيارات التي تؤدي الى حل المشكلات التي تعاني منها كمبوديا ولتحقيق المصالحة الوطنية ، كما واكد على ان الاطراف الكمبودية الموقعة على هذا القرار هي المسؤولة عن تنفيذه (٧١)

كما واشاد الملك نورودوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الاعلى بالجهود المتواصلة التي بذلها الامين العام لإعادة السلم والوحدة الوطنية الى كمبوديا ، ورحب بإنجازاته في تنفيذ اتفاقات باريس للسلام ، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل الناجين واعادة اللاجئين الى الوطن وأكد دعمه المتواصل لأنشطة السلطة الانتقالية ، ورأى ان الشعب الكمبودي له الحق في تقرير مستقبله السياسي عن طريق الانتخابات الحرة النزيفة ، من اهم قرارات الامين العام للامم المتحدة

١- يشدد على الاهمية الحاسمة للمصالحة الوطنية بالنسبة الى تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في كمبوديا •

٢- بحث جميع الاطراف الكمبودية على التعاون تعاوننا تاما مع السلطة الانتقالية للامم المتحدة في اعدادها لانتخابات الجمعية التأسيسية وفي اجراء الانتخابات ، وان تحترم النتائج .

٣- يطلب من السلطة الانتقالية ان تواصل في بذل كل جهد ممكن لتهيئة وصيانة بيئة سياسية محايدة تساعد على اجراء انتخابات حرة ونزيهة .

٤- بحث جميع الاطراف الكمبودية على ان تساعد في احلال التسامح اللازم للمنافسة السياسية السليمة .

٥- يؤكد بان الكمبوديين انفسهم تقع على كاهلهم المسؤولية السياسية عن تنفيذ اتفاقات باريس وعن استقرار كمبوديا ورفاهيتها ، وانه بعد اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية تقع عليهم مسؤولية الاتفاق على دستور جديد وتشكيل حكومة خلال ٣ اشهر .

٦- يطالب جميع الاطراف الكمبودية ان تنقيد بالتزامها بالاتفاقات المتعلقة بأيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا (٧٢) .

قدم الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن تقريراً عن سير ونتائج الانتخابات وافاد انها أجريت في موعدها المحدد ، وكانت عملية الاقتراع كانت سليمة بصورة عامة ، وكان الاقبال على التصويت بشكل لافت حيث شهدت اقبال كبير للناخبين الذين توجهوا الى الاقتراع في جميع انحاء البلد ، واكد عدم حدوث عنف خلال الانتخابات، ونجاح الاجراءات التقنية

للاقتراع . كما ان اجراء الاقتراع كان حراً ونزيهاً . وبحث جميع الاطراف على احترام وقبول النتائج ، واكد على ان سلطة الامم المتحدة الانتقالية ستقدم الدعم الكامل للجمعية التأسيسية خلال عملية وضع الدستور واقامة حكومة جديدة ، ورأى ان كمبوديا تحتاج الى مساعدة ودعم وهي بحاجة الى مؤسسات مالية ، ودعا الى الاحتفاظ بمسالة الوجود العسكري للامم المتحدة في البلد لمدة محدودة ، كما وقال ان التطورات التي طرأت منذ اجراء الانتخابات تطورات مشجعة ومن المتوقع ان تعتمدها الجمعية العامة على الدستور الجديد ، واوصى ايضا على تمديد ولاية السلطة الانتقالية ، ورأى ان تقوم بالتركيز على الانشطة المدنية دعماً لبناء السلام . (٧٣)

كما وحث دول اعضاء منظمة الامم المتحدة على الاستمرار في مساعدة حكومة كمبوديا في تحقيق اهدافها الساعية الى المصالحة الوطنية والاصلاح وطلب ان تنفذ الالتزامات دون ابطاء حسب التعهد في اجتماع اللجنة الدولية المعنية بتعمير كمبوديا واكدوا على ضرورة السرعة في تسليم المساعدات لتوفير الدعم اللازم للمعاونة في تخفيف حدة الازمة المالية التي تجابه الحكومة الكمبودية الجديدة . (٧٤)

ذكر ممثل كمبوديا في منظمة الامم المتحدة ان ثلاثة عناصر ساهمت في انجاح المصالحة في كمبوديا وهي التزام المجتمع الدولي ، وادارة الكمبوديين للعمل مع الامم المتحدة ، ارادة الاطراف الكمبودية في السعي الى المصالحة ، و اشار ان على بلده ان يواجه مسالتين

وهي مسألة الامن الداخلي الناتجة عن وجود عصابات مسلحة ، ومجموعة الخمير الحمر التي عليها ان تفكك جيشها وادارتها لكي يكون هناك جيش وطني ملكي واحد وادارة وطنية ملكية واحدة ، اما المسألة الثانية هي اعادة البناء الوطني واعادة التاهيل الوطني ، كما ودعى الى وجود الامم المتحدة في كمبوديا لتعزيز ثقة شعبها (٧٥) .

سعت كمبوديا عن طريق تعاونها مع الامم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الانسان بإنشاء مكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان في كمبوديا ، وخصوصا في مجالات بناء القدرات ، ويعتبر استمرار تعيين المقرر الخاص لحقوق الانسان في كمبوديا لمدة سنة بمهمة مساعدة البلاد في ميدان حقوق الانسان مؤشرا واضحا للجهود المخلصة والالتزام الراسخ لدى الحكومة الملكية في كمبوديا بسياسة حقوق الانسان (٧٦) .

بعد مغادرة سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، تعرضت كمبوديا لعملية تغيير في تحولها السياسي من بلد خارج من الصراع الى مرحلة جديدة لتعزيز الديمقراطية في البلد ، وقد جرى تحسين الاطر المؤسسية والقانونية المنظمة للمهام والهياكل السياسية وتعزيزها مع مرور السنين عن طريق المشاركة الفاعلة للاحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة ، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني . كما وتمكنت كمبوديا من تنظيم ثلاثة عمليات انتخابية عامة ، وعمليات انتخاب للنواحي بمفردها ، بعد مغادرة سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، وبمشاركة واسعة

من الشعب واصحاب المصلحة الاخرين في عمليات الاقتراع من اجل تعزيز العملية الديمقراطية ، كما احرزت كمبوديا تقدما في توطيد الديمقراطية في المستويات القاعدية عن طريق تنفيذ برنامج اللامركزية ، وبشكل جدول الاعمال السياسي هذا عنصرا يتواصل تنفيذه في اطار الخطة الاستراتيجية للحكومة في الوقت الحاضر . (٧٧)

الخاتمة

عن طريق ما تقدم نلاحظ ان المصالحة الوطنية في كمبوديا واجهت العديد من الصعوبات ، فقد اخفق الكثير من المؤتمرات والاتفاقات التي سعت لتحقيق المصالحة وواجهت معارضة من قبل بعض الاطراف ، سبق تحقيق المصالحة الكثير من الصراعات بين الاحزاب والحروب والضحايا والمعتقلين وتدهور وضع البلد من كافة النواحي ، لكن اطرافها واجهوا هذه الصعوبات وسعوا الي بناء بلد مستقر قائم على الديمقراطية .

ان وضع العراق اليوم هو وضع صعب ، فامكانية تحقيق المصالحة تتطلب جهودا من جميع الاطراف ، سواء كانت في العملية السياسية او خارجها ، فالمنظمات المدنية عليها ان تبذل جهودها في تحقيق المصالحة من خلال بث روح التعاون والقبول والتعايش بين المجتمع ونبز روح الكراهية والحقد والعنصرية فعليها ان تخلق رابط الالفه الوطنية في المجتمع ، فألصاح يبدأ من الفرد ولا ثم الى الجماعات الفرعية وبعدها يعم الى المجتمعات

العامّة ، كما ولا بد من سعي الاطراق السياسية في تحقيق المصالحة ، وان تكون المصالحة فعلية وحقيقية وان لا تكون مجرد شعارات واعلام ، اذ لا يمكن للبلد ان يستقر ويستقيم دون تلك المصالحة ، فالمصالحة ضرورة لازمة لاستقرار البلد ، لتحقيق المصالحة لابد من تطبيق العدالة الانتقالية ، والاعتراف بالخطأ واتباع مبدأ الاعتذار ، وان تكون هناك ثقة بين الاطراف • كما ان تحقيق المصالحة يحمل الكثير من الاهمية للمجتمعات التي تعاني ازمان اجتماعية وسياسية •

الاستنتاجات

بناء على ما تقدم توصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات

١ - هناك تشابه بين البلدين حيث كلاهما تعرض للاحتلال الاجنبي ، ومارس الاحتلال دور كبير في بث روح التفرقة بين ابناء الشعب الواحد •

٢- تعرض كلا البلدين الى سياسة القمع وسيطرة حزب واحد على الحكم لمدة طويلة ، وتعرض في هذه الحقبة كلا البلدين الى جرائم وابادات جماعية ، فتولد من سياسة القمع نزعة عدائية لدى المجتمع ووصل بهم الى ظاهرة استخدام العنف •

٣- لا توجد ارادة حقيقة لدى الاطراف السياسية العراقية في تحقيق المصالحة الوطنية ، اضافة الى غياب دور المجتمع الدولي والامم المتحدة

٤- كان هناك للامم المتحدة دور مركزي بدعم من المجتمع الدولي كالصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية مخافتا من سيطرة احدهما على المنطقة ، لكن في العراق لم يكن للامم المتحدة دور لان الولايات المتحدة الامريكية لم يرغبوا في المصالحة بل كانوا ضدها •

المقترحات

من خلال ما تقدم علينا ان نضع بعض المقترحات لكي نحقق المصالحة الوطنية في العراق

١- على الاطراف السياسية السعي نحو المصالحة بشكل فعلي وحقيقي وليس شعارات •

٢- استخدام مبدأ التصالح مع الاطراف الاخرى وتقديم التنازلات عن بعض الحقوق والامتيازات للطرف الاخر لان ذلك يصب في المصالحة العامة •

٣- ترك مبدأ التعامل على اساس الطائفة والابتعاد عن اللهجة العنصرية في الخطاب الاعلامي •

٤- اللجوء الى المنظمات الدولية والاقليمية ومحاولة اقناعهما في الوساطة وتقديم مساعدهما لتحقيق المصالحة الوطنية ، كما حدث في الدولة الكمبودية ، حيث تدخلت رابطة الاسيان ومنظمة الامم المتحدة •

٥- الابتعاد عن المؤتمرات التي تخص

المصالحة الوطنية خارج العراق ، لان
الاصلاح يبدأ من الداخل اولا ، اضافة الى
ان تدخل الدول لتحقيق المصالحة في العراق
سيكون بوضع خطط تصب في مصلحتها
فالمشاركة في مثل هكذا مؤتمرات لا نفع فيها .

٦- ان تكون اللجنة المسؤولة عن الحوار
بخصوص المصالحة لا تنتمي الى حزب وان
تكون اكااديمية وذات مصداقية وشفافية في
طرح مشروع المصالحة .

٧- الاطلاع على تجارب الدول الاخرى التي
حققت نجاحا كبيرا للفادة من تجاربها ولا
سيما التجربة الكمبودية .

المصادر

١-حازم حمد موسى ،التحليل الاستراتيجي
للنزاع وبناء السلام المستدام ،الموصل
،العراق ،الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة
الاولى، ٢٠١٩ ،ص١٥٢

٢- عبد السلام بغداددي ،المصالحة الوطنية
وبناء السلام في العراق التحديات والفرص
،بغداد،العراق ،الناشر بيت الحكمة،
٢٠٢٠،ص٣٥

٣-بوحنه قوي ،العدالة الانتقالية في التجارب
العربية ، عمان ، الاردن ، دار الحامد للنشر
والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٧ ، ص١٦٥

٤- المصطفى صويلح ،مداخلة :المصالحة
أيام المفهوم لأية اغراض ؟وبواسطة اية
اليات؟ ،ندوة في اطار المصالحة ،الرباط،

المغرب،بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠٠٥elmostafa.
soulaih@menara.ma

٥- تيسير عبد الجبار الألوسي،المصالحة
الوطنية بين حاضر العراق ومستقبله ،مقالة
،الحوار المتمدن،العدد٣،٢٠٠٣،٦٨٨ ،

www.geocities.com/modern_somerian_slates

٦-علي محمد الصلابي ، العدالة والمصالحة
ضرورة دينية وانسانية ، ليبيا ، ص١٦٦،
<https://foulabook.com/ar/book>

٧-بوحنه قوي،مصدر سبق ذكره،ص٢١٣

٨- عبد السلام بغداددي ،المصالحة الوطنية في
العراق ،مصدر سبق ذكره،ص٤٢

٩- عبد السلام بغداددي ،السلم الوطني(المدني)،
بغداد ،العراق،الناشر بيت الحكمة ،الطبعة
الاولى، ٢٠١٢ ،ص٢٠

١٠- بوحنه قوي، مصدر سبق ذكره،ص١٦٥

١١-وناس فاطمة ،المصالحة الوطنية كآلية
لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ،رسالة
ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية
،جامعة قاصد يمر باحورقلة، ٢٠١٣،ص١١

١٢-بوحنه قوي،مصدر سبق ذكره،ص٢١٥

١٣-علي محمد الصلابي ،مصدر سبق
ذكره،ص١٦٧

١٤-وناس فاطمة ،مصدر سبق ذكره،ص٢٧

[com](#)
Ibid, David -٢٣
Steinberg,I, p ٢٤

٢٤- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،
جغرافية كمبوديا ، <https://stringfixer.com>

٢٥- فايز صالح ابو جابر ، الاستعمار في
جنوب شرقي اسيا ، عمان ، دار البشير للنشر
والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٩٩٠م ، ص ٨٠

٢٦- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،
الموسوعة الجغرافية المصغرة ، اهم البحيرات
في قارة اسيا <http://www.moqatel.com>
27- Ibid, David Steinberg , p. 59

٢٨- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،
المسلمين في كمبوديا ، www.alukah.net
٢٩- فايز صالح ابو جابر ، مصدر سبق ذكره
ص ٨١ ،

٣٠- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة
، الجزء الخامس ، الطبعة الثانية ، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠م
ص ١٤١ ،

٣١- محمد بن حسين ، كمبوديا كنز أسيا الدفين
، الشرق الاوسط ، ٢٠١٦ ، مقال متاح على
الرابط

٣٢-المصدر نفسه

٣٣- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،

١٥- امجد علي حسين ،لجان حقيقة كآلية
لتعزيز المصالحة الوطنية ،مجلة رسالة
الحقوق ،كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة
دهوك،العدد ٣ ، ٢٠١٧،ص٣٢٢

١٦- مجموعة باحثين ، المصالحة الوطنية في
العراق دراسة مقارنة ،مركز البيان للدراسات
والتخطيط ،بغداد، ٢٠١٦ ، ص٩

١٧- محمد عبد الحفيظ ، تحديات المصالحة
الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١ ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، <https://caus.org>

١٨- اسماعيل محمد عبد الله ، دور المصالحة
الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في
السودان ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الثامن
عشر ، برلين ، المانيا ، ٢٠٢٢ ، ص٦٤

١٩- مثنى العبيدي ،ما المطلوب لنحقق
المصالحة الوطنية في العراق، ٢٠١٩
<https://www.aljazeera.net>

٢٠- ماهر جاسب الفهد ، التطورات السياسية
الداخلية في كمبوديا ، بغداد ، منشورات ايكار
، الطبعة الاولى ، ٢٠١٩ ، ص ٩

٢١- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مجلس
حقوق الانسان ، الدورة السادسة ، ٢٠٠٩ م
ص٤ ،

22-David Steinberg , Cambodia
its people its society its culture
, New haven, Library of Con-
gress ,1959, p. 32 www.questia.com

vival , Australia , 2005 p. 108

٤٤- ماهر جاسب الفهد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ ،

٤٥- احمد محمد حسين ، التطورات السياسية في كمبوديا (١٩٧٠-١٩٧٩) ، رسالة ماجستير ، جامعة ديالى ، قسم التاريخ ، ٢٠٢٠م ، ص ١٣

46- Ibid,soth plai ngarm , p. 10

٤٧- ماهر جاسب الفهد ، مصدر سابق ، ص ١٣٤

٤٨- احمد محمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ ،

٤٩- حيدر عبد العالي جبر وزينب جبار شرهان ، التطورات السياسية في كمبوديا ، مجلة جامعة ذي قار ، كلية الاداب ، ٢٠١٩ ، ص ٥٧

٥٠- حيدر عبد العالي ، المصدر نفسه ، ص ٥٩

٥١- المصدر نفسه ، ص ٦٠

٥٢- حيدر عبد العالي ، المصدر نفسه ، ص ٥٩

٥٣- احمد محمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨

٥٤- حيدر عبد العالي ، مصدر سابق ، ص ٦٠

55- Elizabeth Becker , When the War was Over Cambodia and the Khmer

[تاريخ عملة كمبوديا ، مكتبة النور](https://www.noor-book.com)
www.noor-book.com

٣٤- ماهر جاسب الفهد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ ،

٣٥- Ibid , David Steinberg , p. ٣٤

<https://aawsat.com/home/653596/article>

36- soth plain garm, Cambodia reconciliation, center for peace and conflict studies , Cambodia , 2017,p.7

Ibid.,David Steinberg ,p.٣٥-٣٧

٣٨- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة السادسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥

٣٩- بانكيار ، اسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز توفيق ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٢٦

٤٠- فايز صالح ابو جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ ،

٤١- فايز صالح ابو جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ ،

٤٢- ماهر جاسب الفهد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠ ،

43- John Tully , A short History of Cambodia from Empire to Sur-

- ٧٦- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثامنة عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥
- ٧٧- الحالة في كمبوديا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٢
- ٧٨- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثامنة عشر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦
- ٧٩- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥

الملخص

تحاول الشعوب والدول الطامحة الى تجاوز الاثار السلبية الناتجة عن الازمات والحروب والصراعات الداخلية والخارجية ، فتعتمد على مبدأ التسامح والعتف والسلام والمصالحة للانتقال من حال مأساوي الى حال افضل ، لطي صفحة الماضي المريع وبداية صفحة جديدة قائمة على الصلح والتعايش ، بعد حقبة صعبة من الانتهاكات والعنف والقمع . في مجتمع من المجتمعات ، تعد المصالحة هي النهاية الوحيدة لترك الماضي حيث تسعى اليها الدول لتعزيز العدالة والاصلاح لكل الجوانب لانها تعد المنفذ الوحيد لبناء الدولة . تقوم المصالحة الوطنية على اساليب وخطط وطرق تتخذ من قبل اطرافها وتستند على مبادئ اساسية قانونية لتسوية النزاعات ونبد العنف ، وان تحترم حقوق الانسان وتسعى لبناء ديمقراطي سليم وان تنشر روح التسامح والتعايش السلمي في المجتمع . تضمنت

, Rough Revolution , New york
١٩٩٨ , p. ٢٢٤

56- Ibid , John Tully, p. 169

٥٧- احمد محمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧ ،

٥٨- موقع المعرفة، كمبوتشيا ، <https://www.marefa.org>

٥٩- موقع الجزيرة ، يانغ ساري، ٢٠١٤ ،
<https://www.aljazeera.net>

٦٠- الخيمر الحمر اكثر الاحزاب الحاكمة دموية عبر التاريخ ، مقطع فيديو ، www.youtube.com

70-Larry Clinton Thompson , Refugee Workers in the Indochina Exodus 1975-1982 , London , 2010, p. 145

٧١- احمد محمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨

٧٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥

٧٣- الحالة في كمبوديا، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٣ ،

٧٤- الحالة في كمبوديا ، المصدر نفسه ، ص ٥٥١ ،

٧٥- الحالة في كمبوديا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣

and renunciation of violence, respecting human rights, striving to build a healthy democracy, and spreading the spirit of tolerance and peaceful coexistence in society

The study included a model for national reconciliation, the Cambodian experience, because it is one of the most important international experiences that have achieved success and got rid of crises, wars and internal conflicts and dealt with issues of human rights violations, and got rid of the legacy of the past

الدراسة نموذجاً للمصالحة الوطنية هي التجربة الكمبودية ، لأنها تعد من أهم التجارب الدولية التي حققت نجاحاً وتخلصت من الازمات والحروب والصراعات الداخلية وتعاملت مع قضايا انتهاكات حقوق الانسان ، وتخلصت من ارث الماضي •

Abstract

Aspiring peoples and states are trying to overcome the negative effects resulting from crises, wars and internal and external conflicts. They rely on the principle of tolerance, forgiveness, peace and reconciliation to move from a tragic situation to a better one, to turn the page of the bitter past and start a new page based on peace and coexistence, after a difficult era of violations, violence and oppression. In a society, reconciliation is the only end to the legacy of the past, as states seek it to promote justice and reform in all aspects, because it is the only outlet for building the state

National reconciliation is based on methods, plans and methods adopted by its parties, and is based on basic legal principles for settling disputes